

الأمير عبد الله يرعى في أبريل المقبل المؤتمر السعودي الرابع للتجارة الإلكترونية

الرياض: «الشرق الأوسط»

يرعى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، المؤتمر السعودي الرابع للتجارة الإلكترونية تحت عنوان حلول الأعمال الإلكترونية والتي تنظمه وزارة التجارة خلال الفترة من ٦ - ١٠ ابريل (نيسان) المقبل في جدة. وأوضح وزير التجارة أسامة بن جعفر فقيه أن هذه الرعاية من ولي العهد لهذا المؤتمر تجسد حرصه واهتمامه بتبني المعطيات الايجابية لتقنية المعلومات وتسخيرها لرفع كفاءة أداء مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتمكينها من الإسهام بفعالية في النهضة الاقتصادية الشاملة التي تشهدها المملكة.

وأشار وزير التجارة في بيان صحفي وزع أمس إلى أن هذا المؤتمر يهدف إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتنميتها من تسويق منتجاتها وخدماتها وبيعها عن طريق الشبكة داخل وخارج المملكة بما يساهم في تعزيز مقدراتها التنافسية وزيادة فرص نفاذ صادراتها لأسواق العالم الخارجي. وبين وزير التجارة أن فعاليات المؤتمر سوف تشتمل على أربعة محاور هي، التبادل التجاري الإلكتروني، حيث سيتم في هذا المحور استعراض التجارب الوطنية والإقليمية والدولية في مجال تنفيذ وإتمام عمليات التسويق والبيع والشراء عبر الوسائل الإلكترونية. ومن الجدير ذكره أن شبكة الانترنت تعد من أكثر الوسائل الإلكترونية خدمة لهذا المجال. ويتطرق المحور الثاني للتعاملات المصرفية الإلكترونية ما تم تطويره من نظم مدفوعات الكترونية توفر البيئة المناسبة للقيام بجميع العمليات المصرفية اللازمة لإتمام جميع التعاملات الإلكترونية على المستويين الوطني والدولي. كما سيتم استعراض كيفية تبادل وشراء الأسهم من خلال شبكة الانترنت وتحويل المبالغ مباشرة إلى البنوك بطريقة الكترونية محلياً ودولياً.

أما المحور الثالث فيتطرق الى تنمية الصادرات الإلكترونية ويستعرض التطورات في ميدان تنمية الصادرات عبر الوسائط الإلكترونية ومواكبة هذه التطورات والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وتفعيلها بما يساهم في دعم الصادرات الوطنية إلى جانب استعراض الآليات المختلفة لتصدير السلع والمنتجات بطريقة الكترونية.

ويفرد المحور الرابع لـ«دور التجارة الإلكترونية في تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» حيث سيتم التعرف على الجهود الرامية إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وإمكانية تطوير أدائها للتعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية بما يساهم في زيادة فاعليتها ومقدراتها التنافسية وفرص نجاحها، بالإضافة إلى تسهيل إجراءاتها وتعاملاتها التجارية، وذلك من خلال الاستفادة أيضاً من التجارب الدولية في هذا المجال.